

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

رقم ٢٣٧٩ لسنة ١٩٧١

تعيين نائب للدير العام لشئون العاملين بالمؤسسة العامة  
للتغذى والنسيج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس جمهورية  
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ،

**قرر :**

مادة ١ - تعيين السيد / علي السيد محمد عرفه ، نائبا للدير العام لشئون  
العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للتغذى والنسيج من الفئة الأولى .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء للإنتاج والتجارة ووزير الصناعة  
والبترول والثروة المعدنية تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ (١٤١٢)

أئم السادات

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

رقم ٢٣٨٠ لسنة ١٩٧١

بعينات بالشركة العامة لصناعة الورق (راكتا)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس جمهورية  
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ،

**قرر :**

مادة ١ - الاحتفاظ للعاملين المقاولين من هيئة تعمير الصخارى إلى  
المجالس المحلية بمحافظة الوادى الجديد اعتبارا من موازنة السنة المالية  
١٩٧١/٧٠ ببدل طبيعة العمل الذى يصرف لهم بصفة شخصية مل أن ينبع  
مؤلاء العاملين الفرق بين ما كانوا يتلقونه من بدل طبيعة العمل بالمبينة  
وبدل الإقامة المقرر حاليا بالمحافظة وتستقطع الزيادة من علاواتهم  
وتقرياتهم المستقبلة .

مادة ٢ - على وزير الإدارة المحلية تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ (١٤١١)

أئم السادات

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

رقم ٢٣٧٨ لسنة ١٩٧١

تعيين مدير عام لشئون العامة بوزارة الكهرباء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
والقوانين المعدلة له ،

**قرر :**

مادة ١ - تعيين السيد المهندس محمد صلاح محمد مصباحي القلس ،  
مديرا عاما لشئون العامة بوزارة الكهرباء بالدرجة الأولى .

مادة ٢ - على وزير الكهرباء تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ (١٤١٢)

أئم السادات

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السادة الآتية أسماؤهم بعد من العاملين بالشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (ولنكس) في الوظائف المبينة قرين اسم كل منهم من الفئة الأولى ، وهم :

- (١) فتحي محمود عبد الدايم سلام ، مديرًا إداريا .
- (٢) مصطفى محمد مصطفى هواش ، مديرًا للإدارة الفنية والتصميم .
- (٣) فتحي حافظ لطف الله ، مديرًا للمصنع امباية وعضوًا بمجلس الإدارة .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء للإنتاج والتجارة ووزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٢٩١ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٧١)

أئور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٣٨٣ لسنة ١٩٧١

تعيين مدير المتابعة والتخطيط بشركة تصنيع الورق (فوتا)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / صلاح الدين محمود عبد الله ، مديرًا للمتابعة والتخطيط من الفئة الأولى بشركة تصنيع الورق "فوتا" .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء للإنتاج والتجارة ووزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٢٩١ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٧١)

أئور السادات

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / ممدوح صرمي غنوري ، مديرًا تجاريًا ، والسيد المهندس علي نعيم البشال ، مديرًا للكهرباء والأجهزة من الفئة الأولى بالشركة العامة لصناعة الورق (رانكا) .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء للإنتاج والتجارة ووزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٢٩١ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٧١)

أئور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٣٨١ لسنة ١٩٧١

تعيين مدير للإدراة الهندسية للحطامات بشركة مصر للغزل الصناعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس عبد العزيز حسن الخياط ، مديرًا للإدراة الهندسية للحطامات بشركة مصر للغزل الصناعي من الفئة الأولى .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء للإنتاج والتجارة ووزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٢٩١ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٧١)

أئور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٣٨٢ لسنة ١٩٧١

تعيينات بالشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (ولنكس)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له ؛